

٢٩

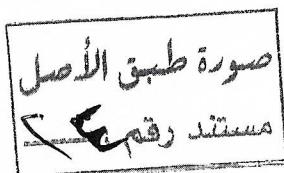
قرار

٥١٤٦٣ - المحكمة -
المستعجلة: الدولة اللبنانية - وزارة
الإرث والتراث العامة والتسلل

١٥

باسم الشعب اللبناني

إن قاضي الأمور المستعجلة في بيروت



بعد الاطلاع على الأوراق كافة،

ولدى التدقيق،

وحيث قطلب المستعجلة الدولة اللبنانية، الترخيص لها من خلال المديرية العامة للنقل البري والبحري بإنجاز أعمال تعويم السفينة RHOSUS بصورة لا تشكل أي مساس بالسلامة البحرية وخطراً عليها، والترخيص لها بنقل المواد المشحونة على متنها نظرأ لخطورتها على البيئة، إلى مكان أمين وتأمين حراستها، والترخيص عند الاقتضاء وبعد انتقال السفينة والمواد التي على متنها ببيمه ٢٩ هذه السفينة،

وحيث تبين من تقرير جهاز المراقبة على السفن الوطنية والأجنبية العامل لدى المديرية العامة للنقل البري والبحري وجود العديد من العيوب في السفينة التي تحول دون توفر سلامة الملاحة البحرية وقد تم على إثر ذلك منعها من السفر، إلا أن السفينة بقيت راسية في مرفأ بيروت وهي محمّلة بمواد خطيرة دون أن يتم اتخاذ أي من الإجراءات المطلوبة، مع العلم أنها باتت معرّضة للغرق، وقد تفاقمت العيوب وفق ما يتبيّن من التقرير الثاني المعد من جهاز المراقبة المذكورة.

وحيث تنص المادة ١٣ من القرار رقم ١٦٦ تاريخ ١٩٤١/٧/٣ على أنه يعود لقاضي الأمور المستعجلة الترخيص لمستشار الشؤون البحرية بأن يقوم مقام صاحب السفينة وأن يجري أو ينجذب أعمال التعويم أو الهدم على نفقة ومسؤولية صاحب السفينة التي تغرق أو تجنح في المرفأ وتصبح سبباً لغرق الملاحة،

وحيث تبيّن من مجلـل المستندات المبرـزة في الملف ومن تقريري جهاز المراقبة على السفن الوطنية والأجنبية العامل لدى المديرية العامة للنقل البري والبحري والتحقيق المجرى من قبل كاتب المحكمة، أن السفينة موضوع الطلب باتت بوضع خطير يعرض سلامة الملاحة في المرفأ، إن لجهة وضعها المعرض لخطر الغرق وفق ما يتبيّن من التقريرين المذكورين أو لجهة حمولتها المؤلقة من مواد خطيرة، كما وأن مالك السفينة ومن يمكن أن يحل محله متقايسين عن اتخاذ أي إجراءات للحؤول دون

وقوع الأضرار، ما يقتضي معه، سندًا لأحكام المادة ١٣ المذكورة أعلاه، الترخيص للمستدعية بتعوييم الباخرة موضوع الطلب، بعد نقل البضائع الموجودة على متنها وتخزينها في مكان مناسب تحدده، على أن تكون تحت حراستها، وبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة بالنظر لخطورة المواد الموجودة على متن الباخرة،

وحيث إن المستدعية تطلب كذلك الترخيص لها ببيع السفينة، سندًا لأحكام المادة ١١ من القرار

٤١/١٦٩

وحيث إن المادة المذكورة أعلاه لا تولي صلاحية تقرير البيع لقاضي الأمور المستعجلة وتحيل إلى أحكام القرار ٤١/٩٨، ما يقتضي معه رد الطلب لعدم الاختصاص.

لذلك

يقرر:

- ١/ الترخيص للمستدعية بتعوييم السفينة موضوع الاستدعاء وفق ما جرى شرحه أعلاه، بعد نقل للواد الموجودة على متنها إلى مكان مناسب لتخزينها تحت حراستها،
- ٢/ رد طلب الترخيص ببيع السفينة لعدم الاختصاص،
- ٣/ تكليف الكاتب زياد شعبان بالتنفيذ.

قرارًا نافذاً على الأصل في بيروت بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٧

القاضي

جاه معلوف

صورة طبق الأصل

٢٠١٤/٦/٢٧

الكاتب

